

ورقة مقدمة لمؤتمر حرية تداول المعلومات في مصر
"المعلومات حق لكل مواطن"
بعنوان: الأمن المعلوماتي: مابين تحديات الداخل
والخارج

إعداد
هشام بشير
باحث دكتوارة

فبراير ٢٠٠٨

المحتويات

٢	الأمن المعلوماتي
٤	مفهوم أمن المعلومات
٥	القصور التشريعي في مجال أمن المعلومات
٧	أهم أدوات (وسائل) الحماية
١١	دور الجامعات والمعاهد العلمية في تطوير آلية التعامل مع النظم المعلوماتية:
١١	حرج المؤسسات الكبيرة
١٢	اقتراحات في هذا المجال
١٣	خاتمة

الأمن المعلوماتي

مما لاشك فيه أن التطور العلمي والتقني أديا إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على أنظمة الكمبيوتر في أغلب الاحتياجات التقنية والمعلوماتية. فمنذ الحرب الباردة والصراع المعلوماتي والتجسسى بين الدولتين العظميين آنذاك على أشده، ومع بروز مناطق جديدة للصراع في العالم وتغير الطبيعة المعلوماتية للأنظمة والدول، أصبح الاعتماد كليا على الحاسوب الآلي وعن طريقه أصبح الاختراق من اجل الحصول على معلومات سياسية وعسكرية واقتصادية مسألة أكثر أهمية وهنا تبرز أهمية الأمن المعلوماتي للدول وللأفراد والمؤسسات^١.

وبعبارة أخرى قد أدت ثورة المعلومات إلى أنماط جديدة من التحديات والجرائم منها لصوص الحاسب الذين يدخلون إلى أنظمة الحاسب وقواعد المعلومات ويسرقونها أو يعبثون بها والجرائم الحديثة التي تخترق الحماية الأمنية في النظم القانونية، ومن الجدير بالذكر أن الجانب المظلم للمعلومات هو استثمارها في جوانب مهددة للأمن البشري ولذا فان حرب المعلومات، حيث تستخدم المعلومات كأداة في الهجوم المعلوماتي على الخصم من التعدي وتوفير ميزات لنا في السيطرة والاتصال والتوجيه. كما أن المعلومات مصدر من مصادر تهديد امني لأنها تمثل رابطا تعتمد عليها العديد من القطاعات مما يسهل الأضرار بالطرف المقابل أو الاستفادة منه دون عناء.

وتشمل حرب المعلومات قوة مضادة وقيمة مضادة في الحرب بشكل كبير وتوصيل المعلومات من خلال النظم العسكرية (القيادة، السيطرة، الاتصالات) عملية هامة تساعد على التوجيه الدقيق للضربات وتدمير البناء المعلوماتي يؤدي إلى هزيمة سريعة لكل دولة، وتهدد المعلومات الأمن الوطني ذلك إن البناء التحتي الاجتماعي والاقتصادي والعسكري والاتصالات كبنية عليها المعلومات بناء تحتي ترتكز عليه النظم السياسية والاجتماعية والتربوية والإدارية، مما يجعلها ذات قيمة عالية من طرف قرصنة الحاسب والعابثين، وقد ولدت المعلومات نموجا جديدا في الأمن، وفي مجتمع المعلومات شكلت المعلومات البنية التحتية للمجموعات والمؤسسات ومع ازدياد استعمال تقنيات المعلومات زادت احتمالية التعرض للفشل أو التخريب مما يهدد الأمن الوطني للمجتمع والدولة.

(1) <http://www.uaeec.com/news.php?action=show&id=3139>

ومن الجدير بالذكر أنه قد حدث في عام ٢٠٠٥ أنه قد تم إيقاف شاب مغربي بناءً على تنسيق دولي في إطار محاربة الإجرام المعلوماتي، وقد اتهم الشاب بتخريب شبكات معلومات أمريكية والتواطؤ مع شبكات تزوير البطاقات البنكية، حيث تمكن من الدخول إلى ١٢٠٠ موزع معلوماتي ووجد بحوزته ٦٠ ألف ملف معلوماتي آخر دمرها بعد اكتشاف أمره، هذه القضية هي واحدة من عشرات الجرائم اليومية التي تتعرض لها شبكات المعلومات في العالم، والناجئة عن الطفرة الهائلة في مجال تقنية المعلومات^٢.

تنامي ظاهرة العدوان على البيئة المعلوماتية^٣:

يشكل العدوان على البيئة المعلوماتية الوجه القبيح للتقنية الحديثة، فالجرائم المتحققة عن هذا العدوان تتميز عن الجرائم العادية بسرعتها الفائقة وتأثيرها المدمر، وقدرة مرتكبيها على الإفلات من الملاحقة والعقاب في ظل افتقار كثير من الدول أنظمة قانونية قادرة على التعامل مع هذا العدوان والجرائم الناجمة عنه.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن هناك أكثر من ملياري شخص مستخدم لأجهزة الحاسب الآلي، فضلاً عن وجود أكثر من (١٣) مليار صفحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ونحو (٣٠٠) مليون موقع عليها. وهكذا اتسعت البيئة المعلوماتية لتصبح ميداناً فسيحاً للعدوان عليها، ولتشكل تحدياً رهيباً لمختلف الأجهزة في مواجهة هذا العدوان وما ينجم عنه من جرائم.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن (٢٤٪ إلى ٤٢٪) من المنظمات في القطاعين الحكومي والخاص كانت ضحية لجرائم مرتبطة بالتقنية الحاسوبية، وأن (١٤٥ إلى ٧٣٠) مليون دولار سنوياً خسارة (٧٢) شركة بسبب جرائم الحاسب الآلي، وبيّنت دراسة للأمم المتحدة عن مخاطر الحاسب الآلي أن (٧٣٪) من الجرائم داخلي، (٢٣٪) منها يرجع إلى مصادر خارجية، وقدّرت الخسائر الاقتصادية لهذه الجرائم عام (١٩٩٣م) بنحو (٢) مليار دولار؛ وفي دراسة عن حالات الاختراق كوجه من أوجه العدوان على أجهزة الحكومة الأمريكية لعام ١٩٩٥م، وجد أن هناك (٢٥٠,٠٠٠) حالة اختراق، ٦٤٪ منها ناجحة، وأن (١٪) إلى (٤٪) منها تم اكتشافه، وأعلن فقط عن (١٪) من هذه الاختراقات.

(2) <http://www.alarabiya.net/programs/2006/01/15/20304.html>

(3) <http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=164260&InTemplateKey=print>

أما في المملكة العربية السعودية، فإن قطاع تقنية المعلومات يشهد نمواً متزايداً، وخصوصاً مع دخول شبكة المعلومات الدولية، مما عرض الكثير من النظم والشبكات التي كانت معزولة في الماضي لخطر الاختراقات الخارجية، ومكّن كثيراً من المستخدمين من التعرف على البرامج التي تساعد على اختراق الأنظمة الحاسوبية والحصول عليها بسهولة، وذلك يضع عبئاً أكبر على مشغلي الأنظمة لمتابعة المعلومات الأمنية، وطرق الاختراقات المستحدثة لحماية أنظمة التشغيل الخاصة بهم، وحيث إن الخبرات لازالت محدودة نسبياً، فيما يتعلق بأمن المعلومات، ولأنه لا يوجد نظام أمني رادع لهؤلاء المخترقين، فسوف تزداد المشكلة سوءاً مع ازدياد الاعتماد على الحاسب وشبكة المعلومات الدولية. ومع قرب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تزداد الأهمية الاقتصادية لأنظمة المعلومات والحاسبات، وخصوصاً مع الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية، مما يستلزم المزيد من العناية بقضايا أمن المعلومات.

مفهوم أمن المعلومات:

أمن المعلومات مصطلح تم استخدامه قديماً، فهو سابق لولادة وسائل تكنولوجيا المعلومات، إلا أنه وجد استخدامه الشائع والفعلي في نطاق أنشطة معالجة ونقل البيانات بواسطة وسائل الحواسيب والاتصال، فمع شيوخ الوسائل التقنية لمعالجة و تخزين البيانات وتداولها والتفاعل معها عبر شبكات المعلومات وتحديداً الإنترنت احتلت أبحاث ودراسات أمن المعلومات مساحة رحبة آخذة في النماء من بين أبحاث تقنية المعلومات المختلفة، بل وربما أُمست أحد الهواجس التي تؤرق مختلف الجهات، فأمن المعلومات هو: الطرق والوسائل المعتمدة للسيطرة على كافة أنواع ومصادر المعلومات وحمايتها من السرقة والتشويه والابتزاز والتلف والضياع والتزوير والاستخدام غير المرخص وغير القانوني، وهو الإحساس الفعلي أو الافتراضي بعدم وجود أي شكل من أشكال التهديدات لبُنى المؤسسات المعلوماتية، وإتباع كافة الوسائل والسبل للتأهب والعمل الفعلي لمواجهةها؛.

وهناك من يعرف أمن المعلومات من زوايا متعددة:

■ فمن الزاوية الأكاديمية يعتبر أمن المعلومات: هو العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها من كل أنشطة الاعتداء عليها.

(4) محمد منير الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، أمن المعلومات الإلكترونية، ط ١، دارالفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ص ١٤.

- ومن الزاوية التقنية: هو الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية.
- وأخيراً يعتبر أمن المعلومات من الزاوية القانونية: هو محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى وتوفر المعلومات ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها، أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة، وهو هدف وغرض تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية التي تستهدف المعلومات ونظمها.

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح أمن المعلومات يرتبط بمفهوم الأمن المعلوماتي على المستوى الوطني الذي يعني: الإحساس المجتمعي والفعلي والتخيلي بعدم وجود أو تأثير التهديدات الطبيعية أو الافتراضية لبنى المجتمع المعلوماتية وبخاصة الحساسة منها في جوانبها المختلفة، سواء أكان مصدرها داخلياً أو خارجياً، وتستدعي التأهب أو الفعل الجماعي أو التأهب الرسمي لمواجهة.

القصور التشريعي في مجال أمن المعلومات:

يعتبر القصور التقني في مجال أمن المعلومات ليس هو القصور الوحيد، ولكن هناك أيضاً قصور تشريعي وتنظيمي من قبل السلطات الأمنية، فالمجرم الذي يسرق أسورة من الذهب أو حفنة من النقود يعامل بأسلوب مختلف عن من يسرق معلومة أو يخترق منظومة أمنية معلوماتية، وفي الحقيقة فإن القصور التشريعي متواجد في جميع أنحاء العالم ليس العالم العربي فقط، ومع ذلك فإن بعض البلدان العربية توجد لديها قوانين تشريعية صارمة جداً في التعامل مع الجرائم المعلوماتية، جرائم لها علاقة بسرقة معلومات خاصة بالكروت البنكية، معلومات لها علاقة بوضع صور مخلة للآداب على مواقع، علاقة شخصيات تم للأسف تصويرها ودمج صورها في صور خارجية، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول التي يمكن القول أنها تتربع على رأس الدول التي توجد فيها تشريعات وقوانين صارمة جداً في مجال أمن المعلومات، ومما لا شك فيه أن ذلك راجعاً في المقام الأول لدراية القضاء الأمريكي في التعامل مع الأمور ذات العلاقة بتنقية المعلومات وانتهاكات أمن المعلومات في المنشآت، وتعتبر ولاية كاليفورنيا من أكثر الولايات الأمريكية تقدماً في هذا المجال.^٧

(6) <http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=164260&InTemplateKey=print>

(7) <http://www.alarabiya.net/programs/2006/01/15/20304.html>

التحديات الأمنية^٨:

لقد أدت ثورة المعلومات إلى ظهور أنماط جديدة من التحديات الأمنية، ولقد ظهرت تحديات جديدة للأمن بمفهومه التقليدي، وهذه التحديات تتعلق بالاستعدادات اللازمة للتعامل مع المستجدات والمهددات الأمنية والأمن في المجتمع المعلوماتي ما هو إلا النتيجة طبيعية لتطور بني المجتمع وانتقالها من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي الذي فرض العديد من التحديات على المستوى العالمي والوطني.

أولاً: على المستوى العالمي:

- التحديات السياسية: الحاجة إلى المعلومات قوية . والقوة هذه ذات تأثير في القرار السياسي في أي مجتمع وهو ما يزيد حاجة السياسي لهذا النوع من القوة.
- التحديات الاقتصادية: إن نقص الموارد الاقتصادية يعني الحاجة إلى المعلومات التي تطور الاقتصاديات وحاجتها المستقبلية من أجل فرض المنافسة والسيطرة.
- التحديات التقنية: تتمثل في حاجة الدول والمجتمعات إلى المعدات والبرمجيات والى تطوير الإمكانيات الدالة في هذا المجال .
- التحدي الأمني: ويتمثل في ضعف البناء التحتي المعلوماتي وانكشافه للتحديات ووجود ثغرات أمنية كبيرة إن تعطيل هذا البناء أو تخريبه أو التعدي يؤدي إلى ظهور اضطراب كبير في عمليات التواصل في مجالات المال والأعمال والعلاقات العامة بين الأفراد .

ثانياً: أهم التحديات الداخلية:

- تحدي التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان: فالفقر والامية والجريمة والمشكلات الاجتماعية المتنوعة والفساد الإداري والسياسي تحد من فرص التطور والانتقال إلى مجتمع المعلومات.

- التحدي البشري ونقص الكفاءات : نقص الكفاءات على المستوى القيدة والتقنية بسبب عدم التأهيل وهجرة العقول .
- التحدي الثقافي : لا بد من تماشي الثقافة مع بني مجتمع المعلومات .
- التحديات التربوية : النظام التربوي أكبر تحد في نقل المجتمعات إلى مجتمع المعلومات ، فنظام التعليم لا بد أن يبني على أسس المعلوماتية وتحويله من الاعتماد على النظم التقليدية إلى تكوين بناء معلوماتي تحتي متكامل يشمل مهارات للتدريس والمنهاج .
- التحدي الأمني : الأمن أساس أي تنمية مستدامة. وعمليات التغيير الاجتماعي تتطلب استقرار امنيا وأثناء عمليات التحول الاجتماعي لمجتمع المعلومات .

ثالثاً: المهددات المستقبلية الفضائية:

- التهديد بالاضطراب في تدفق الاتصالات والتحويلات المالية والحملات المعلوماتية الهامة. ومحطات الطاقة والمناقصات السياسية والاضطرابات في زمن الحرب قد يؤدي إلى الهزيمة والخسارة .
- التهديد باستغلال المعلومات الحساسة والملكية والمعلومات السرية. إن سرقة المعلومات أو الاحتيال بها أو الجرائم الفضائية لها آثار سلبية على المستوى الفردي وعلى المستوى المؤسسي وعلى المستوى الوطني .
- التهديد بانتقاء المعلومات لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية واستغلالها أو تدميرها .
- التهديد بتدمير المعلومات : تدمير مكونات البناء المعلوماتي التحتي الحساس .ولهذا نتائج سلبية كبيرة على الاقتصاد والأمن الوطني.

أهم أدوات (وسائل) الحماية:

يتم وضع كلمة سر على جهاز الحاسب الشخصي للولوج إلى الملفات الهامة أو حتى للنظام كله ، ولا تُعطى هذه الكلمة لأحد ، ويوضع برنامج أو أكثر لمقاومة الفيروسات الإلكترونية الضارة ، ويتم مراعاة الإجراءات الخاصة بحماية الدخول إلى شبكة الإنترنت والتأكد من مصدر البريد الإلكتروني. وإذا كان الحاسب خاصاً بدائرة أو منشأة ويضم بيانات هامة مصنفة على أنها سرية ، كان لزاماً زيادة إجراءات الأمن ، فمثلاً يُضاف للنظام جدران نارية تحدّ من دخول أشخاص من الخارج ، وتمنع الاعتداءات المنظمة

التي قد يتعرّض لها النظام أو الموقع المعلوماتي، وإذا كان النظام يتبادل رسائل إلكترونية يخشى على بياناتها من الإفشاء، تكون تقنيات التشفير مطلوبة بالقدر المناسب. وفي كل الأحوال لا بد من أن تنطلق إجراءات الحماية من احتياجات الحماية الملائمة، لأنها إذا زادت عن حدها أصبحت ذات أثر سلبي على الأداء، إذ يصبح النظام بطيئاً أو غير فاعل في أداء مهامه الطبيعية، كما أن نقص هذه الإجراءات عن الحد المطلوب يزيد نقاط الضعف، ويصبح النظام أكثر عرضة للاختراق الداخلي والخارجي^٩.

:

- التشفير.
- حواجز العبور (جدار النار).
- تلافي الأخطاء.
- اختيار كلمة مرور سيئة.
- الثثرة.
- ترك الحاسب المحمول.
- تجاهل سياسة أمن المعلومات.
- الفشل في مراقبة الموظفين.

قبل الشروع في شرح وسائل الحماية والأخطاء الذي يجب تلافيها نود أن نعرف الاختراق، فيعرف الاختراق بالقدرة على الوصول لهدف معين بطريقة غير مشروعة عن طريق ثغرات في نظام الحماية الخاص بالهدف وبطبيعة الحال هي سمة سيئة يتسم بها المخترق لقدرته على دخول أجهزة الآخرين عنوة ودون رغبة منهم وحتى دون علم منهم بغض النظر عن الأضرار الجسيمة التي قد يحدثها سواء بأجهزتهم الشخصية أو بنفسياتهم عند سحبه ملفات وصور تخصصهم وحدهم^{١٠}.

التشفير: هي عملية الحفاظ على سرية المعلومات (الثابت منها و المتحرك) باستخدام برامج لها القدرة على تحويل وترجمة تلك المعلومات إلى رموز بحيث إذا ما تم الوصول إليها من قبل أشخاص غير مخول

(9)www.arablaw.org

http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=164260&InTemplateKey=print

(10) http://www.uaec.com/news.php?action=show&id=3139

لهم بذلك لا يستطيعون فهم أي شيء لأن ما يظهر لهم هو خليط من الرموز والأرقام و الحروف الغير مفهومة^{١١}.

كما أنه يمكن، تعريف التشفير بأنه عملية تغيير مظهر وشكل المعلومات لإخفاء معناها الحقيقي عن طريق تحويل شكل البيانات لكي تكون غير مفهومة لمن يحاول التلصص عليها، أو هي عملية تحويل النص المكتوب أو المفهوم والواضح للناس إلى رموز، وهو وسيلة لاستبدال أي مستند أو وثيقة مقروءة ومفهومة إلى شكل وضعية لا يمكن معرفة وفهم محتواها، لكونها تحوّلت من شكل حرفي مقروء إلى شكل رمز يمكن قراءته ولا يمكن فهمه، ويهدف التشفير للتغلب على معدات أمن المعلومات، مثل: الاطلاع على المعلومات المحظورة، وتأخير إيصال بعض الرسائل، وتغيير وتسوية محتويات الرسائل المتبادلة، وانتحال شخصية المستخدم الحقيقي، وإدخال رسائل زائفة ضمن الرسائل الحقيقية، وتغيير كلمة السر الخاصة بالمستفيدين وغير ذلك من المخاطر^{١٢}.

حواجز العبور (جدار النار): هذا الجدار في الواقع هو عبارة عن أسلوب لحماية ومراقبة البيانات والملفات والنظم الداخلية للمؤسسة أو الدائرة وشبكة الإنترنت، أو بين الشبكتين، وهذه الجدران تستخدم للحدّ من دخول المتطفلين والعاثين، أو بالأحرى منعه من تسريب معلومات غير مرغوب فيها أو برمجيات سيئة. وفي الوقت نفسه تحمي المعلومات المهمة والأساسية المتعلقة بأهداف وعمل وإجراءات وخدمات وأنشطة المؤسسة، وذلك من خلال منع خروجها، فهي جدار سميك ومنظم للحماية^{١٣}.

تلافي الأخطاء: يرتكب الموظفون أخطاءً فاحشة وساذجة، وتؤدي في الوقت نفسه إلى كوارث معلوماتية، ومن تلك الأخطاء^{١٤}:

■ **تعليق كلمات المرور:** فكثيراً ما يقوم المستخدمون بتدمير كل إجراءات أمن المعلومات بلصق كلمات المرور على مقدمة شاشة الحاسب، أو على سطح المكتب، بحيث يمكنهم رؤيتها

(11) <http://shkoon.coolfreepage.com/amn/index.htm>

(12) <http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=164260&InTemplateKey=print>

(13) محمد محسن عمر، الإدارة والتقنية: شركاء في مواجهة عصر الإنترنت، ١٩٩٧م، ص ١٦٢ ١٦٤

(14) <http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=164260&InTemplateKey=print>

- بسهولة، هم وكل من حولهم، ثقة منهم فيهم أو لأي سبب آخر، وقد أثبتت دراسة حديثة أن ٢٠٪ من موظفي تكنولوجيا أمن المعلومات يفعلون ذلك.
- **ترك الجهاز مفتوحاً:** والحركة بعيداً عنه للحظات أو لمدة من الوقت، وهو ما يسهل مهمة السارق في حصوله على كلمة المرور، وبخاصة إذا كان خبيراً بما يفعل أو عليماً بما يريد.
 - **فتح مرفقات البريد الإلكتروني:** فالبعض لا يكلف نفسه عناء التفكير فيما ورد إليه من رسائل، فإذا كان البعض فوجئ، أو لم تكن لديه خبرة سابقة في كيفية انتشار الفيروس، فلماذا وقعوا في الخطأ نفسه بالنقر على مرفق رسالة البريد الإلكتروني.
 - **اختيار كلمة مرور سيئة:** وهذا ما يخيف خبراء أمن المعلومات، حيث يمكن للمقربين التكهّن بهذه الكلمة التي ترتبط باسم الابن، أو فريق الكرة، وكلما طالت الكلمة وتعقدت كلما كان التكهّن بها أصعب أو مستحيلاً، ولاختيار كلمة المرور قواعد يحسن أن تقوم المؤسسات بإتباعها.
 - **الثرثرة:** كأن يجلس الشخص ويقول: لقد غيرت كلمة المرور إلى كذا، أو أضفت كذا، أو حذف كذا، ولا يدري أنه قد يكون هناك من يتلقف هذه المعلومة ويسهم مباشرة أو بطريق غير مباشرة في مخاطر جمّة.
 - **ترك الحاسب المحمول:** فمن الواجب عدم تركه دون مراقبة، خصوصاً في الأماكن العامة، ولقد قالوا في ذلك: الحاسب المحمول شأنه شأن الهاتف المحمول، وكل شيء (منتج إلكترونيًا) محمول خائن، يبغض صاحبه، ويحب سارقه.
 - **تجاهل سياسة أمن المعلومات:** فمهما كانت هذه السياسة جيدة، فإن إهمالها يتساوى مع عدم وجودها، فهناك من العاملين من لا يقتنع بهذه القواعد، ويرى أن لديه الأسباب الوجيهة لإهمالها، فمثلاً قد يعطل بعضهم برامج الكشف عن الفيروسات، لأنها تبطئ من سرعة الجهاز.
 - **الفشل في مراقبة الموظفين:** لأنهم أعلم بأوجه الضرر أكثر من غيرهم.
- البطء في المراقبة: فالجريمة بشكل عام، وجرائم المعلوماتية بشكل خاص في تطوّر مستمر، وهي في غالب الأحيان تسبق وسائل الأمن والحماية، لذا ينبغي تحديث وسائل وسياسات أمن المعلوماتية بشكل دائم.

دور الجامعات والمعاهد العلمية في تطوير آلية التعامل مع النظم المعلوماتية:

مما لا شك فيه أن المؤسسات التعليمية لها دور أساسي لأنها هي التي تعد الكوادر الأساس في مجال تقنية المعلومات، كما أنها هي التي تقوم بالتوعية العلمية عموماً لقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع من خلال طلاب الجامعات والمؤسسات العلمية، وبالتالي فإن الكثير من جامعاتنا تحرص أن يكون هناك دراسات تتعلق ضمن مناهجها، وعلى سبيل المثال جامعة الملك سعود ضمن البرامج الماجستير هناك برامج متخصصة في أمن المعلومات، وضمن البرامج البكالوريوس أيضاً في كليات الحاسب يوجد مقررات في أمن المعلومات، دور الجامعات أيضاً علمية لا يقتصر على الناحية التعليمية هناك إذن جانب الأبحاث جانب التطوير في المجال، لذلك كثير من الجهات العلمية تحرص على أن يكون هناك مؤتمرات علمية في التخصص، ولا يخفى على أحد أن الجانب البحثي مهم أيضاً، لأن الكثير من المشاكل قد تتطلب نوع من الابتكار نوع من الاختراع لحل هذه المشاكل الأمنية المعلوماتية، وبالتالي البحث العلمي في هذا المجال يخدم أيضاً قطاع كبير مستقبلي في التطوير^{١٥}.

حرج المؤسسات الكبيرة:

قد نجد الكثير من المؤسسات الكبيرة عندما يحدث اختراق لأي نظام معلوماتي خاص بها فتجد حرجاً كبيراً في الإفصاح عن تلك الاختراق ولكن كثيراً ما تقوم بإيعاز ذلك إلى الكثير من الأسباب الأخرى مثل انقطاع التيار الكهربائي أو حدوث خلل فني وغيرها من الأسباب الأخرى التي لا تمت بصلة إلى حدوث اختراق أمني، وهذا بالفعل أمراً طبيعياً إذ أن أي اختراق أمني ينتج عنه خسائر اقتصادية، فالمؤسسات المالية أكثر المؤسسات تأثراً بالجانب الاقتصادي، لأنه إذا فقدت الثقة في أسلوب الوصول للمؤسسة والاستفادة من خدماتها ستفقد عملائها، وبالتالي ستفقد مصدر كبير من مواردها^{١٦}.

(15) <http://www.alarabiya.net/programs/2006/01/15/20304.html>

(16) <http://www.alarabiya.net/programs/2006/01/15/20304.html>

اقتراحات في هذا المجال ١٧:

- ضرورة تعيين مسئول متخصص في مجال أمن وسرية المعلومات يهتم بتقديم المعلومات الأمنية لكافة مراحل المشروع.
- نقترح ضرورة إجراء تقييم مستمر للتطبيقات للتأكد من توفر أعلى الدرجات للاحتياجات الأمنية.
- ضرورة الاهتمامات بكافة أنواع الأمن المعلوماتي المادي والمنطقي وتطبيق كافة الخطوات الضرورية في كل مرحلة من مراحل المشروع.
- ضرورة الاهتمام بعمل النسخ الاحتياطي اليومي والأسبوعي والشهري مع ضرورة حفظ وسائط التخزين في أماكن آمنة بعيدة عن مراكز المعلومات الوطنية.
- عدم إفشاء أية معلومات شخصية ما لم يتم الموافقة عليها من قبل الأطراف المعنية وهم الأشخاص المستفيدون والإدارة.
- ضرورة تنفيذ الندوات والدورات التدريبية المستمرة لكافة العاملين وذلك لإبقاء معلوماتهم حول المخاطر الأمنية حديثة وفي مواجهة أي مخاطر.
- ضرورة عمل خطط للطوارئ واختبار تلك الخطط في الظروف الاعتيادية.

(17) يحي بابعي ، الفساد الإداري وغياب الشفافية والأمن المعلوماتي تحديات في وجه الحكومة الإلكترونية، ٢٠٠٦، ص ٧

خاتمة

لقد تحول التسلل الإلكتروني إلى هوية مسلية للمراهقين الأذكياء وفئات أخرى منها ما فيا إلكترونية تحاول السيطرة على ساحات الاحتتيال الإلكتروني، ويشمل التسلل البيانات الشخصية في أجهزة الكمبيوتر وإتلافها وسرقة كلمات المرور السرية وانتحال أسماء الأشخاص وتجاوزت ذلك إلى ضرب مواقع القطاعات الاقتصادية الهامة مثل السطو على المصارف، وسرقة أرقام البطاقات الائتمانية، والأرقام السرية، والمنشآت التجارية، واستهداف مواقع الحكومات، ورغم دخول تقنية الكمبيوتر متأخرة إلى المنطقة العربية إلا أن مثل هذه الجرائم كلفت خسائر بلغت نحو ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ رغم التكتّم الشديد على إعلانها من قبل الشركات والبنوك التي تتعرض لها، وتشير التوقعات إلى أن حجم الاستثمارات الموظفة في سوق أمن المعلومات والاتصالات العربية يفوق ٥٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٨ مقارنة بحوالي ٢١ مليار دولار هي حجم الاستثمارات العالمية خلال نفس الفترة، وبالنظر إلى حجم الاستثمارات العربية في المجال خلال السنوات المقبلة فإن الحاجة إلى تأمين هذه الاستثمارات وحمايتها يستدعي البحث عن آليات لذلك من خلال منظومة وطنية عربية وضخ استثمارات كبيرة في مجال أمن المعلومات والاتصالات، لاسيما في ضوء البيانات والإحصاءات التي تشير إلى تنامي هذا القطاع الواعد في العديد من الدول العربية، في مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات بنسب تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠٪، ويحذر محللون من الإفراط في الاعتماد على استيراد نظم تأمين المعلومات الأجنبية خاصة بالنسبة للمؤسسات الإستراتيجية الحساسة، مؤكدين على أهمية مساندة وتدعيم شركة أمن المعلومات العربية لإنتاج نظم التأمين المعلوماتي.